



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم ادارة الاعمال

دور الضريبة في تمويل النفقات العامة في العراق

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في
ادارة الاعمال من قبل الطلبة

مهدي هادي ناصر

مؤمل سعدي عناد

بأشراف

م.د. محمد محمود الطائي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(امن هو قانت اناء اللیل ساجدا وقائما تلخذا الاخرة وین جو رحمة ربہ قل
هل یسنوی الذین یعلمون والذین لا یعلمون انما یندکس اولو الالباب)

صدق الله العلی العظیم

سورة الزمر ایه (9)

المقدمة

بدأت الضريبة مع ظهور الروح الجماعية وهي بذلك مرتبطة بأفكار مالية أو سياسية، وكانت تؤخذ من الأفراد على انها مساهمة طوعية وليست اجبارية يقدمها الأفراد للحاكم بسبب نفع مباشر يتقاضاه دافع الضريبة، ممن دفعها له.

اي انها كانت مقابل خدمة ولمنفعة مادية بمعنى ان لها مظهراً تعاقدياً بين طرفين هم دافع الضريبة (المكلف) ومن يتلقى الضريبة او الحاكم وبقي الأمر كذلك حتى إذا القرن التاسع عشر توسعت رقعة المجتمعات وظهرت الحكومات وتزايدت الخدمات التي تؤديها وبرزت الحاجة الى التمويل فظهر الآراء التي تفرض مبدأ التعاقد بين المكلف والحاكم واصبحت الضريبة امراً الزامياً تبرره حاجة الدولة حيث تتمتع الدولة بسلطة سياسية في تدبير الاموال اللازمة للإنفاق على الخدمات العامة التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع.

ويتم تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة وتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل تلك الإيرادات بحكم القانون مما يؤكد مبدأ السلطة والسيادة للدولة، كما قد تكون أحد مصادر الإيرادات بحكم القانون مما يؤكد مبدأ السلطة والسيادة للدولة، كما قد تكون أحد مصادر الإيرادات والاستثمارات وتتحقق من خلالها الأرباح التي تعتبر مصدراً من مصادر تمويل الخزينة العامة، حيث إن الدولة تلجأ الدولة للتنبؤ بالنفقات العامة للسمة القادمة وعلى أساس ذلك بتقدير الإيرادات لمواجهة تلك النفقات.

وتعتبر الضريبة أحد مصادر التمويل الهامة لخزائن العامة ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة ورغم المال اللازمة للإنفاق.

وتعتبر عنصراً هاماً من عناصر إيرادات الدولة في حال الاقتصاد الحر أما إذا كانت الدولة تمتلك أو توجه وسائل الإنتاج فأن الربح الذي يتحقق هو المصدر الرئيسي في تمويل الخزينة ورغم ذلك يبقى للضريبة دور أساسي كمصدر من مصادر التمويل.

الفصل الاول

منهجية البحث

أولا مشكلة البحث:

ان الظروف التي شهدتها العراق خلال السنوات الماضية قد ادت الى عدم الاستقرار الاقتصادي العراقي والخطورة المرتبطة بهذه الظاهرة وما نجم عنها من سوء توزيع الدخل وقلة الموارد في تمويل الموازنة العامة الامر الذي يلقي على عاتق السياسة الضريبية مسؤوليات اضافية من اجل تفعيل مساهمتها في مواجهة المتغيرات وتصحيح الاختلال والحد من تفاوت الاقتصادي كون الضريبة لها وزنا كبيرا في الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة 95% على الإيرادات النفطية وبقية النسب هي رسوم وضرائب مباشرة وغير مباشرة. اذ لا بد م جعل الضريبة اداة فعالة في خلق بيئة استثمارية والاخذ بنظر الاعتبار ان النسب في الضريبية في العراق منخفضة مقارنة بدول اخرى.

س/ سوء توزيع الدخل هل سبب قلة الاستقطاع الضريبي؟

س/ لماذا تكون نسب الضريبة قليلة في العراق؟

ثانيا أهمية البحث:

- 1_ اداة لتمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار وبهذا تبرز اهمية الضريبة بما تشكله من اداة مهمة من ادوات تمويل النفقات العامة
- 2_ توجيه الاستثمار.

ثالثا هدف البحث:

- 1_ حجم الآثار الاقتصادية للضريبة ودورها وأهميتها والدور الذي تلعبه في تمويل النفقات العامة
- 2_ توجيه الاستثمار.

رابعا فرضية البحث:

لم يكن هناك دور للضريبة في تمويل النفقات العامة في العراق

الفصل الثاني

المبحث الاول

التاصيل النظري

المفهوم العام للضريبة وخصائصها والطبيعة القانونية للضريبة

سيتم في هذا المبحث دراسة الآتي:

- مفهوم الضريبة.
- خصائص الضريبة.
- الطبيعة القانونية للضريبة.

اولا مفهوم الضريبة:

لقد تم تعريف الضريبة على انها

:هي مبلغ من المال تفرضها الدولة على المكلفين

باعتبارهم اعضاء متضامين في منظمة سياسية مشتركة بهدف تقديم

الخدمات العامة (د. ياسين، ص 11).

الضريبة: مبلغ المال يدفعه المكلف جبراً بأمر من الدولة مشاركة من هـ في دعم التكاليف و النفقات و المستلزمات العامة بصورة قاطعة و بدون انتظار، أي منفعة خاصة مقابل هذه المشاركة و لكي تمكن الدولة من تحقيق الاهداف الامة المتمثلة في المرافق الاقتصادية و الاجتماعية.

الضريبة: فريضة مالية الزامية تحددها الدولة ويلزم المكلف بدفعها نقداً عيناً دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق اهداف المجتمع (د. نور، ص 12).

الضريبة: فريضة مالية مباشرة يتحملها المكلفون بها بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل في سبيل تمويل النفقات العامة وتدخل الدول لتحقيق اهداف عامة (د. شمس الدين، ص 36).

ثانياً خصائص الضريبة:

1: الضريبة اقتطاع مالي م دخول الآخرين بصورة نقدية و هو ما تتميز به الضريبة في العصر الحديث بأنها تدفع نقداً و ليس عيناً و يعد الدخل و رأس المال المصدرين الرئيسيين من مصادر الضريبة ، و الدخل هو الوعاء الأول الذي يتمتع بصفة الدورية و هو ناتج جديد للأشخاص الطبيعيين و المعنويين خلال مدة زمنية معينة (د . عبد المولى ، 1975 ، ص 139) .

2: الضريبة تدفع جبراً أي انها فريضة الزامية ، حيث تتميز بعنصر الالزام و الإجبار أي انها من اعمال السيادة و ليس للمكلف خيار وارد في عدم ادائها أما الأفراد فهم ملزمون بدفعها ، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو انه مواطن اجنبي تنطبق عليه الأسس القانونية للضريبة .

3: يدفع المكلف الضريبة كونه عضواً متضامنا في المجتمع عليه ان يتحمل قسطاً من اعباء المنظمة السياسية التي ينتمي اليها و يعيش فيها ولا يؤديها على اساس مقابل خدمة أو منفعة خاصة (بشور ، 1990 ، ص 133) .

4: تغطية النفقات العامة لتحقيق نفع عام ، ان الهدف الرئيس من الضريبة هو الأسهم في تدعيم خزينة الدولة م اجل النفقات العامة ، و ان العائد الذي تحققه من فروض الضريبة هو النفع العام اي على الحكومة استخدام حصيلة الضرائب في مجال المصلحة العامة التي تهم الجميع (د . شحادة ، 2003 ، ص 156) .

5: عمومية الضريبة على كل الأفراد ، و تعني جميع الأفراد ملزمين بدفع الضريبة دون تمييز بينهم و حسب مقدرتهم على الدفع و هي على نوعين :

أ- العمومية الشخصية : هي الزام المواطنين كافة في الدولة و المقيمين خارجها اذا كانت لهم املاك في الدولة او الأجانب القاطنين فيها بدفع الضريبة .

ب- العمومية المادية : هي شمول الأموال كافة بالضريبة سواء كانت دخول او ثروات .

6: اداة لتحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية ، حيث
اصبحت الضريبة في العصر الحديث اداة لتحقيق اهداف المجتمع
الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية اي ان غايات الضريبة تتحدد
في ضوء الغايات و السياسات الاقتصادية للدولة .

ثالثا الطبيعة القانونية للضريبة :

تباينت الآراء حول الطبيعة القانونية لضريبة و طبيعة العلاقة
التي تربط بين الدولة و المكلفين بالضرائب و يمكن ارجاع هذه
النظريات وجميع الآراء حول هذا الموضوع في ثلاثة نظريات :

1 : النظرية العقدية .

2 : نظرية السيادة .

3 : نظرية التضامن الاجتماعي .

1 : النظرية العقدية

ساد في القرن الثامن عشر فكرة تقول بأن الأساس الذي تقوم عليه الضريبة هو علاقة تعاقدية بين الدولة و الفرد و لكن اختلفت الآراء حول نوعية هذا العقد .

• فمنهم (مرابو) من قال بان العقد هو عقد بيع و ان الضريبة ثمن الحماية و الامن و غيرها من خدمات الدولة الجماعية .
• أما (ادم سميث و مونتسكيو و هوين) فقد اعتبروا الضريبة قسطاً يدفع للدولة لضمان ما تبقى من اموال اي ان العلاقة التعاقدية تأخذ شكل تأمين غير ان نظرية التعاقد لا تثبت أمام النقد ولا تأتلف مع الواقع مهما تعددت صورها و أنواعها .

فالعلاقة بين الدولة و بين الفرد (المكلف) ليس عقد بيع فالثمن يفترض به ان يكون مساوياً بقيمته المادية للمنفعة المشتراة و هذا غير ممكن في الضريبة لعدم وجود معايير يمكن بواسطتها تقييم الخدمة التي يقدمها الدولة مقابل الضرائب لكل فرد من مستلزمات البيع عدم وجود غبن و هذا غير متوفر فمن يدفع الضريبة لا يأخذ في المقابل كان دفع و مع ذلك ليس له ان يطالب الدولة بدفع الغبن

مقابل ما دفع ومع ذلك ليس له ان يطالب الدولة بدفع الغبن ولا يلغي البيع لو لم يتم التسليم فكثيرا ما يتهرب المكلف م دفع الضريبة ومع ذلك يبقى يستفيد م خدمات الدولة و قد يكون العكس اي عدم تمكن الدولة من تامين بعض الخدمات ومع ذلك لا يسقط موجب الضريبة .

2 : نظرية السيادة

مستمدة م نكون الدولة بما لها م سيادة على راعيها و اقليمها و لحاجتها الى الأموال للأنفاق على وجوه المنفعة العامة كان لها من الاستعانة بضرائب تفرضها لهذه الغاية و على المواطنين ان يدفعوا الضرائب باعتبارهم يقيمون على اراضي الدولة أو باعتبارهم من رعاياها اذا تجاوزت الضريبة اقليم الدولة و تتمتع الدولة بسلطات لا تتوفر للأفراد مثل الامتيازات التي تخولها فرص الضرائب متى شاءت و بالنسب التي تراها ملائمة .

الفصل الثاني

المبحث الثاني

الإنفاق العام في الموازنة العامة

الموازنة العامة :

ان التطور الذي طرا على مفهوم الموازنة العامة و تجاوزها المفهوم التقليدي القائم على مبدأ توازنها (Balannced Budget) جعلها لأن اداة مالية تستخدم لتحقيق الأستقرار الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية الى جانب تنظيم الانشطة الاقتصادية المختلفة في اطار الاقتصاد العام ، و على الرغم من التفاوت في مفاهيم الموازنة العامة ، الا ان هذا التفاوت يعود اساساً الى طبيعة النظرة التي يرى مم خلالها الكتاب ، فتعرف الموازنة العامة بأنها (تقدير الإيرادات و النفقات في مدة مقبلة من الزمن غالباً ما تكون سنة) (العمري ، 1986 ، ص 307) .

و تعرف ايضاً بانها (عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي
قوامه الأهداف و الأرقام ، أما الأهداف فتعبر عما تعتر الدولة انفاقه
على هذه الأهداف وما نتوقع تحصيله في مختلف مواردها خلال
المدة الزمنية المنوه عنها و هي عادة تحدد بسنة مالية(الصائغ السنة
الحادية عشر ، 198 ، ص13) .

او انها خطة لبرنامج عمل مالي محتويه على بيان تقديري
مفصل و شامل للنفقات العامة و الإيرادات العامة للدولة خلال مدة
زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة ، بحيث تؤدي الى تحقيق
الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة ، و
يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعي (البشاري ، 1999 ص 126) ،
و في تعريف دقيق للموازنة العامة يجمع كل ما جاء من خصائص
في التعاريف السابقة ، يرى (Aaronwildavsky) الى ان الموازنة
بوصفها وثيقة (تحوي كلمات و ارقام و تقترح نفقات لأغراض و
بنود معينة) .

أو سلوكاً مقصوداً أو تنبؤاً (تصبح وسيلة ارتباط بين المصادر المالية و السلوك الانساني لتحقيق اهداف وسياسات معينة ، او سلسلة من الأهداف كل له تكاليف)

السمات الأساسية للموازنة العامة :

أ. ارقامها تقديرية : ادراج كافة النفقات العامة و الإيرادات العامة في وثيقة واحدة بأرقام تقديرية انعكاساً لسياسة الدولة في تحقيق الأهداف .

ب. تصدر بقانون : يتم اعداد الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية ثم تقدم الى السلطة التشريعية للموافقة عليها و اصدار بذلك قانون يجيز للسلطة التنفيذية القيام بتنفيذها في الحدود التي صدرت بها و ايجازة بمعنى ان الموازنة اصبحت وسيلة من وسائل اخضاع السلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية .

ت. اداة لتنفيذ سياسة الدولة : تعد الموازنة العامة اهم وسيلة لتدخل الدول في تنفيذ سياساتها المالية لأدارة المرافق العامة

بانتظام و الوفاء بالتزاماتها الذي يعد مشروطا لتوافر الثقة في
مالية الدولة كما تمكن الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية
كالتعليم و الصحة و الأمن و منح الاعلانات و ايجاد العمل
للعاطلين و تنفيذ المخطط الاقتصادي من خلال التأثير على
الانتاج و الاستهلاك و اعادة توزيع الدخل القومي الى جانب
تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي .

- الأهداف الأساسية للموازنة :

◦ ربط قرارات المصروفات باهداف سياسية محددة و بالموارد
الحالية و المقبولة .

◦ ربط كل القارات الرئيسية بوضع الاقتصاد القومي .

◦ ضمان الكفاءة و الفعالية في تنفيذ البرنامج الحكومي .

◦ تسهيل الرقابة التشريعية على مختلف مراحل عملية

الموازنة .

- مكونات الموازنة :

اولاً : النفقات العامة :

هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذم المالية للدولة او
احدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاج من الحاجات العامة
فمن خلالها تتمكن الدولة من توفير البيئة الأساسية اللازمة للتنمية ،
و التأثير في مسار النمو الاقتصادي كما يمكنها ان تهيب الخدمات
الاجتماعية اللازمة للتنمية البشرية ، و التأثير في مسار النمو
الاقتصادي كما يمكنها ان تهيب الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء
بالاحتياجات الاساسية للسكان و كفاءة النفقات الامة ترتبط بمدى
قردة الدولة في تحديد المجالات التي تكون مشاركتها فيها ضرورية ،
و من ناحية أخرى كيفية انفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر م الكفاءة
و الفاعلية في تلك المجالات ، فجميع الموال المحدودة بأكبر قدر من
الكفاءة و الفاعلية في تلك المجالات ، فجميع الموال لها استخدامات
بديلة ، الا ان بعض اوجه النفقات العامة لها ما يبررها فالنفقات
العسكرية تمثل في عدد كبير من ميزانيات دول العالم من اهم بنود
النفقات العامة ، و قد تختلف اهميتها من دولة الى اخرى بحسب
ظروفها الخاصة (الجغرافيا ، السياسة ، التاريخ) .

ثانياً : الإيرادات العامة :

لم تعد وظيفة الإيرادات العامة مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة ن بل اصبحت اداة هام و فعالة و عائد ممكن للمجتمع بأقل التكاليف الى جانب ذلك اصبحت الإيرادات اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي و الاجتماعي ، فقد اصبحت اداة لمنع اوجه الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة ، او اداة لتوجيه الاستثمار و محاربة التضخم و ذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق و اداة لتوجيه الاستثمار و محاربة التضخم و ذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق و اداة لإعادة توزيع الدخل و الثروات (د. حشيش ، 1923 ، ص 32) .

و الإنفاق الحكومي يعكس دور الدولة في الحياة القتصادية و الاجتماعية و يوضح مدة فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ، و تعد السياسة المالية بما فيها ادارة الأنفاق العام من

اهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق اهداف مجتمع (د. السريني ، 2008، ص 221-223). و يرتبط مفهوم الأنفاق العام اساساً بتطوير دور الدولة في النشاط الاقتصادي و انعكاسه في كافة ادوات السياسة المالية ،ان نشاط الدولة ينظر اليه على انه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي يصبح ينظر اليه بانه يحول جزء م هذا الدخل من فئة الى اخرى (د. عثم ، 1995 ، ص1) و تبدأ اهمية النفقات العامة بالتزايد و ترتفع نسبتها للنتائج القومي مع تزايد دور الدولة و قيامها بالتوسع بالخدمات الاساسية كأقامة المباني و الحدائق و المدارس و المستشفيات ، الخ و الى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة فالأنفاق الحكومي له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي ، و تسعى الحكومة الى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرامج الانفاق و الاستثمار العام و هي بذلك تعتمل على زيادة الدخل و الانتاج و التوظيف ، و هذا من شأنه زيادة الطلب الفعال على الاقتصاد القومي ومن خلال اثر

المضاعف الحكومي بحيث يسير الاقتصاد بخطوات سريعة نحو
التوظيف الكامل (ساموبلسون ، 2001 ص 495 - 496) .

و للنفقة العامة ثلاث اركان رئيسية و هي : (عبد الوهاب ، 1996 ص 16
- ص 17)

1. مبلغ من المال أو قابل للتقويم :

اي انها تدفع مقابل حصولها على خدمة معينة ، فإذا أوكل الى
المقاول تنفيذ طريق معين يتوجب عليها صرف المبالغ المرتبة على
هذا العقد ، اي ان الجزء الأعظم من الأنفاق الحكومي يتم بصورة
نقدية و اخرى عينية ألا انه من اليسير تقويمه نقداً أو اضافته الى
مجموع النفقات النقدية و بالتالي فان النفقة الحكومية يمكن اعتبارها
ايضا الكم القابل للتقويم .

2. خروج المال من خزانة الدولة :

اي ان القائمين بالنفاق هم اشخاص قانونيون من جهات رسمية و
بعبارة اخرى ان الأمر بالاتفاق اشخاص معنيون و يشترط في النفقة
كي تكون عامة ان تخرج من الذمة المالية للدول فأذا قام احد

الأشخاص ببناء مدرسة فإن هذه النفقات تعد خالصة حتى لو تبرع بها للدولة فيما بعد ، أما تشييد المدرسة من قبل وزارة التربية فيعد نفقة عامة لأن الجهة التي قامت بالأنفاق هي جهة حكومية .

3. هدف الأنفاق اشباع حاجة عامة :

أي أن الأنفاق العام يعد انفاقاً على الرغم من كونه يصدر من شخص معني عام ما لك يوجه لأشباع عامة ويهدف الشخص العام من وراء القيام بالأنفاق العام تحقيق الصالح العام من فبناء مدرسة سوف يستوعب الأطفال الحكومي تتجه تعدد أوجه فضلاً عن التقسيمات الدارية التقليدية فإن دور الدولة التدخل و خضوعه الى اساليب التحليل الاقتصادي قد ادى الى تقييم الأنفاق الحكومي وقف اسس اقتصادية ، تمكن من تتبع الآثار المباشرة (عايب ، 2010، ص 106 .) ، و في هذا الصدد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة و على الرغم من تداخل بعضها مع البعض الآخر إلا انها تعتبر ذات اهمية كبيرة فلي معرفة طبيعة الأنفاق العام و آثاره . و على هذا الأساس اعتمدت معايير عديدة لتصنيف النفقات العامة

ومن اهمها التقسيم التقليد الذي نادى به الأقتصادي الأنكليزي

بيجو Pigou وقسمها على نفقات حقيقية

و تحويلية :

1. النفقات الحقيقية او الفعلية :

و هي النفقات التي تدفعها الدولة و تحصل بواسطته على سلع و

خدمات مثل شراء المواد الخام اللازمة لبناء المصانع و شراء الآليات

و صرف رواتب الموظفين مقابل الخدمات التي يقومون بها و غير

ذلك مما يلزم القيام بنشاطها العادي (جيمي جوارتيني ، 1988 ، ص 138

.)

و تقسم حسب انواع السلع والخدمات التي تشتريها الدولة وهي على

نوعين رئيسين هما (الظاهر ، 1988 ، ص 126).

أ) الأنفاق الاستهلاكي :

و هي ما تتفقه الحكومة على شراء سلع و خدمات استهلاكية لازمة

لسير الأجهزة و الوقود و الاثاث و الأدوات و القرطاسية ,

الخ .

الفصل الثاني

المبحث الثالث

دور الضريبة في تمويل النفقات العامة في العراق

يبين الجدول (1) اهم الايرادات الضريبية في العراق للفترة من 1985-2005 حيث بلغت الضرائب المباشرة 213.84 مليون دينار و بلغت الضرائب غير المباشرة 790 مليون دينار و كانت الايرادات الضريبية 1004.37 مليون دينار و اخذت هذه المبالغ بالتزايد لتكون في عام 1995 الضرائب المباشرة 12197 مليون دينار و بلغت الضرائب غير المباشرة 441329.6 مليون دينار و كانت الايرادات الضريبية 37445.5 مليون دينار و اخذت هذه المتغيرات بالانخفاض حتى ابحت في عام 2005 الضرائب المباشرة 240.725 مليون دينار و الضرائب غير المباشرة 481.545 مليون دينار و الأيرادات الضريبية 722.265 مليون دينار و هذا دليل على انخفاض المبالغ التي حصلت عليها الدولة من الضرائب المباشرة و غير المباشرة و انخفاض الأيرادات الضريبية و ذلك نتيجة انخفاض

الوعي الضريبي و انخفاض قابلية الجهاز الضريبي و تخلفه في العراق .

جدول (1)

يبين أهم الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (1985 – 2005)

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الإيرادات الضريبية
1985	213.87	790.5	1004.37
1986	235.41	760.5	995.91
1987	243.1	670.5	913.6
1988	343.34	1019.6	1262.94
1989	295.84	1035	1330.84
1990	530.15	1477.5	2007.7065
1991	205.25	44.12	4217.25
1992	375266	520.5	.89616
1993	1.45.25	10855.2	2130.45
1994	3165.25	441329.64	4494.89
1995	12197	441329.6	37445.5
1996	16645.5	57744.2	74389.7
1997	32548.3	26523.6	59071.9
1998	55640.2	50916.2	196556.22
1999	102976	94712.93	197788.93

650.7	360.55	290.1500	2000
607.88	337.22	270.6601	2001
686.98	395.99	290.9911	2002
855.65	555.4000	300.2522	2003
919.09	588.600	330.490	2004
722.265	481.54	240.725	2005

المصدر : وزارة المالية : دائرة لموازنة : قسم البحوث و الاحصاء ، العراق ،
 ، وزارة التخطيط ، الحسابات الختامية ، قاعدة بيانات و الرسوم البيانية
 لمؤشرات الحسابات القومي للسنوات المخالفة .

جدول (2)

أهم المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (1985 – 2005)

السنوات	الأيرادات العامة	الإنفاق العام	الناتج امحلي الإجمالي
1985	7497.9	10457.4	15011.8
1986	6272.1	10031.4	14652
1987	8708.6	11846.3	17600
1988	8167.5	13363.0	19432.2
1989	8882.1	13934.2	20407.9
1990	8491.2	14178.1	40780769
1991	4228	17497.1	21313.3

536.6574	32882.7	5047	1992
1493.2142	68953.6	8997.1	1993
7913.125	199442.5	25658.7	1994
27742.5	506102	106985.7	1995
27742.5	506102	153577	1956
32548.3	53095	4068.53750	1997
46366.833	824705	5249.0754	1998
64360	831592	6865.0666	1999
145.075	38.177631	21.197	2000
169.16256	27.06601	21.888	2001
242.49258	28.52853	22.2345	2002
187.6576	28.87043	223456	2003
165.245	31.475238	23.5687	2004
150.45312	22.289351	19.2580	2005

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، قسم البحوث و الإحصاء ، العراق
وزارة التخطيط ، الحسابات الختامية ، قاعدة البيانات و الرسوم البيانية
لمؤشرات الحسابات القومية ، لسنوات مختلفة ،

يبين الجدول (2) الأيرادات العامة و النفقات العامة و الناتج المحلي
الجمالي في العراق للمدة 1985-2005 اذ بلغت الأيرادات العامة
في عام (1985) 7497.9 مليون دينار و كانت النفقات العامة
10457.4 مليون دينار وكان الناتج المحلي الجمالي 15011.8

مليون دينار و اخذت هذه المؤشرات بالأرتفاع و الانخفاض على طول المدة المبينة في الجدول نتيجة الظروف الأقتصادية و السياسية و الأتماعية المختلفة في العراق لتصبح الأيرادات العامة 192580 مليون دينار و بلغت النفقات العامة 22289.351 مليون دينار ، كان الناتج المحلي الأجمالي 1520453 مليون دينار ، و كان الناتج المحلي الأجمالي 150453 مليون دينار عام 2005 .

جدول (3)

الأهمية النسبية للضرائب الى اجمالي النفاق العام في العراق للمدة
بالأسعار الجارية(%) (2005-1985)

السنة	الضرائب المباشرة الى اجمالي الأنفاق (%)	الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الأنفاق (%)
1985	2	7.5
1986	2.3	7.5
1987	2	5.6
1988	1.8	7
1989	2	7
1990	2	6

2.5	1.2	1991
1.8	1.5	1992
2.2	1.6	1993
3	1.7	1994
6	3	1995
2.5	5.4	1996
6.6	6	1997
8	10.4	1998
11.8	10.3	1999
11.6	7.6	2000
11	10	2001
17	10.2	2002
17.5	10.4	2003
17.6	10.5	2004
17	10.8	2005

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (1) و (2)

- الأهمية النسبية للضرائب الى اجمالي النفاق العام :

يعكس هذا المؤشر دور و اهمية كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة في تمويل الأنفاق العام خلال مدة الدراسة كما يتضح من خلال الجدول (3) الذي يشير الى ان اسهام الضرائب المباشرة في تمويل .

النفاق العام كانت منخفضة بصورة عامة إلا انها ازدادت خلال الفترات الأخيرة للبحث ، أما دور الضرائب غير المباشرة في تمويل النفاق العام فكانت منخفضة ايضاً خلال سنوات الدراسة نتيجة الأعتقاد على الإيرادات النفطية و بسبب ظروف الحرب و الحصار

جدول (4)

الاهمية النسبية للضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق

للمدة (1985-2005)

بالأسعار الجارية (%)

السنة	الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الضرائب غير المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
1985	1.4	5.2
1986	1.6	5
1987	1.4	3.8
1988	1.2	5
1989	1.4	4.7
1990	1.3	3.7
1991	1	2
1992	0.7	1

1	0.7	1993
1	0.4	1994
0.8	0.5	1995
0.5	0.6	1996
1.2	1	1997
1.6	1.2	1998
1.8	1.6	1999
2.2	2	2000
2.4	1.6	2001
2	1.2	2002
2.4	1.6	2003
2.2	2	2004
2	1.6	2005

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدولين (1) و (2) .

- الأهمية النسبية للضرائب الى الناتج المحلي الأجمالي

يعكس هذا المؤشر دور و أهمية النظام الضريبي ومدى فاعليته في توفير الموارد المالية الى الموارد العامة ، حيث يمكن بيان هذا الدور

من خلال تحليل بيانات الجدول (4) فقد اشارت الى ضالة دور الضرائب المباشرة الى اجمالي المحلي الاجمالي فكانت خلال المدة (1985 – 1989) (101%) مما يدل على عدم فاعلية النظام الضريبي في توفير الموارد المالية الى موازنة الدولة .

أما بالنسبة لمساهمة الضرائب غير المباشرة في اجمالي الناتج المحلي الجمالي فهي اعلى من نسبة مساهمة الضرائب المباشرة فقد كانت متفاوتة خلال سنوات الدراسة مما يدل على زيادة الضرائب غير المباشرة بسبب التحسن في الوضع المالي في العراق عام (2002) والسنوات التي تليه .

جدول (5)

المتغيرات المتضمنة في حساب الطاقة الضريبية في العراق للمدة
(1985-2005)

السنة	اجمالي الضرائب	الدخل القومي
-------	----------------	--------------

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. دور الضرائب الفعال في تقليل حدة التقارب بين فئات

المجتمع .

2. الضرائب هي احد العناصر المهمة في استقطاب

الاستثمار المحلي و الاجنبي .

3. ان اسهام الضرائب غير المباشر في النتائج المحلي

الاجمالي كانت اعلى من الضرائب المباشرة ، لذلك كان الدور

التمويلي للضرائب غير المباشرة اكبر من ذلك الدور الذي

ساهمت به الضرائب المباشرة .

4. ان اسهام الضرائب بصورة اجمالية في تمويل الأنفاق العام

كانت متباينة فقد بلغت في العراق 10.12% حيث ان هناك

تباين في مستوى الذرو الذي مارسته مجموع الضرائب في تمويل الأنفاق العام .

5. ضعف فعالية النظام الضريبي في العراق في تكوين و

تعبئة الفائض الاقتصادي خلال المدة (1985-2005) حيث

بلغ الأهمية النسبية لأجمالي الضرائب الى اجمالي الفائض

الاقتصادي 6.15% خلال مدة الدراسة ، اي (1.35%)

للضرائب المباشرة و (4.8%) للضرائب غير المباشرة .

6. ضعف فعالية النظام الضريبي في تحقيق الأستقرار

الأقتصادي في العراق خلال الفترة الدراسية (1985-2005)

حيث بلغت نسبة نمو الضرائب بحدود (67.2)% و بلغ متوسط

التضخم و تحقيق حالة الأستقرار الأقتصادي .

7. اهمية الضرائب في تمويل خزينة الدولة لمواجهة النفقات

العامة .

التوصيات

1. تم رفض الفرضية التي فرضها البحث وتم التوصل الى انه

هناك دور للضريبة في تمويل النفقات العامة

2. نظرا لأنخفاض الجهد الضريبي و خصوصا في العراق

خلال مدة الدراسة و وجود طاقات ضريبية كبيرة على السياسة

الضريبية ان تتجه نحو مسارات جديدة لتوسيع نطاق الدخل

المشمولة بالضريبة و رفع نسبتها بتفعيل دورها في تحقيق

الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و

بالتالي تقليل تبعية الموازنة العامة للدولة للقطاع النفطي بشكل

يجعل الاقتصاد اكثر استقرار و اقل تأثير بالصدمات الخارجية

.

3. لكي يتمكن النظام الضريبي م تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الحد من التفاوت في توزيع الدخل فانه يجب تحقيق التنسيق و التفاعل بين مختلف انواع الضرائب و ضرورة تحقيق التوافق و الانسجام بين السياستين للضريبة والإنفاقية والذي من شأنه ان يؤدي الى تفعيل دور الضرائب في الوصول الى توزيع افضل للدخل و الثروة .

4. العمل على فرض ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax) في نطاق الضرائب غير المباشر على ان تبدأ هذه الضرائب بأسعار معتدلة و التمييز في المعاملة الضريبية بين السلع و فقا للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يسعى النظام الضريبي الى تحقيقها م خلال فرضها على السلع الكمالية مع اعفاء السلع الضرورية حيث تمارس هذه الضريبة في ضبط الاستهلاك و تشجيع الادخار و توجيه نحو الاستثمار .

5. وجوب رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتنويع الإيرادات العامة .

6. جعل الإيرادات الضريبية بشقيه المباشر و غير المباشر دوراً محورياً في الموازنة العامة .
7. التحقيق من اعباء التي تتحملها الموازنة العامة نتيجة دعمها للمنشأة الاقتصادية الخاسرة و تكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم و البحث العلمي و الصحة و الاهتمام بالبيئة الاساسية و المنشأة الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية .
8. دعوة البلدان العربية الى ضرورة الأفصاح عن البيانات الخاصة بالهياكل الضريبية ليتسنى لباحثين في هذا الحقل اجراء دراسات تطبيقية اكثر وصفية ، الأمر الذي يحتم اجراء المزيد م الدراسة ذات العمق و الثر الذي يتناسب و دور الضرائب في تمويل الأنفاق .

الخاتمة

الفصل الثالث

المصادر والمراجع

1. احمد علي البشاري 1999، ص126.الموازنة العامة.
2. أ.اكرم عبد العزيز عبد الوهاب 1996، ص 16، ص17.الايرادات العامة.
3. أ. بريمشاند، ، 187 ، ص39 .ادارة الميزانية.
4. د .باهر محمد علكم ، 195 ، ص 71 .المالية العامة.
5. حنا رزوقي الصائغ 1988 ، ص13 .الموازنة العامة.
6. حسين جواد كاظم ، 2001 ، ص 35 .ضريبة الدخل بالعراق.
7. د خالد شحاد الخطيب، 2003 ، ص 156 .خصائص الضرائب.
8. جيمس جوارتيني و رتشارد ستروب ، 1988 ن ص 138 .النفقات الحقيقية.
9. دانيل 1991 ، ص 25 . الانفاق العسكري.
10. د.رضا صاحب ابو حمد ال علي ، 2003 ، ص 177 .اليقين.
11. رفعت المحجوب ، 1982 ، ص 105 ، ص 106 .قاعدة الملائمة.
12. سامو بلسون .2001، ص 495 ، ص 496.الايرادات العامة .
13. د. سعيد عبد العزيز عثمان بلا سنه ، ص27.محددات النظام الضريبي .
14. د.صالح البرويلي1988، ص 129.مفهوم النظام الضريبي .
15. صباح نعوش ، 1983 ، ص300. المالية العامة ومالية الدول النامية .
16. د.عبد الامير شمس الدين 1987، ص 36 .الضريبة -نظرية التضامن- مفهوم النظام الضريبي.

- 17.د. علي عباس عباد ، 1983 ، ص4-5 .
- 18.د. عبد المطلب عبد الحميد2010 ، ص 239 ، ص240 .
- 19.د. عبد الكريم صادق بركات ، 1972 ، ص 176 .
- 20.د. عادل حشيش ، 1992 ، ص 32 . الايرادات العامة.
- 21.علي كنعان ، 2009 ، ص247 ، ص 249 .
- 22.عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، 1988 ، ص126 .النفقات الحقيقية.
- 23.د . محمد دويدار ، 2000 ، ص 100.الانفاق الاستثماري .
- 24.هشام محمد صفوت العمري ، 2010 -1986، ص 106-307 .الموازنة.
- 25.د. فؤاد توفيق ياسين . ص. 11.الضريبة .
- 26.د. عبد الناصر نور ص12.الضريبة.
- 27.د. السيد عبد المولى .1975. ص139 خصائص الضرائب.
- 28.عصام بشور .1990. ص133. خصائص الضرائب.
- 29.د. يونس احمد البطريق .1984. ص27.مفهوم النظام الضريبي.
- 30.د. عادل فليح العلي .2003. ص96. العدالة.
- 31.د. السيد محمد السريني .2008. ص221-223. الايرادات العامة.
- 32.د. ماهر محمد علثم.1995. ص1. الايرادات العامة.
- 33.وليد عبد الحميد عايب .2010. ص106. الايرادات العامة .
- 34.الجداول :-وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، قسم البحوث و الأحصاء ن العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات الختامية ، قاعدة البيانات المؤشرة الحسابات القومية لسنوات مختلفة .